

# انتهاكات بالجملة ضد العاملين والعاملات خلال إجراءات مكافحة فيروس "كورونا"

## تقرير

إعداد: المرصد العمالي الأردني

التابع لمركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية  
بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية

4 نيسان 2020

## تقديم

منذ اعلان الحكومة عن تعطيل المؤسسات الرسمية والخاصة بدء من 18 آذار الماضي وتمديدتها لأسبوعين آخرين، في إطار إجراءاتها الحمائية والوقائية للمواطنين والمقيمين من مخاطر انتشار فيروس "كورونا المستجد"، حتى بدأت قطاعات واسعة من العاملين في القطاع الخاص (المنظم وغير المنظم) بدفع ثمن هذه الإجراءات الضرورية لمواجهة هذا الوباء الذي يهدد صحة وحيوة البشرية جمعاء.

بممارسة مخالفات قانونية لقانون العمل متحدياً بذلك قرار مجلس الوزراء بتعطيل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. ومن المفيد التأكيد هنا الى أن قرار الحكومة بتعطيل جميع المؤسسات والدوائر الرسمية لمدة اربعة اسابيع بدءاً من 18 آذار 2020 واستثنت منها بعض القطاعات الحيوية، فأن الفترة المشمولة بالقرار تعتبر عطلة رسمية طارئة، وبالتالي فهي حق للعامل الخاضع لقانون العمل، يتقاضى خلالها أجره كاملاً عنها، شاملاً كافة العلاوات والبدلات، وذلك وفقاً لأحكام المادة (59) من قانون العمل.

ولم تقتصر القطاعات العمالية المتضررة من وقف الأنشطة الاقتصادية في غالبية القطاعات الاقتصادية (حيث سمحت الحكومة للمؤسسات العاملة في الصناعات الغذائية والدوائية وما يرتبط بها من أنشطة اقتصادية أخرى بالعمل وفق معايير واسس معينة تحمي صحة وحيوة العاملين فيها والمواطنين)، لم تقتصر على القطاعات الاقتصادية غير المنظمة Informal Economy ولا العاملين غير المنظمين فقط، بل توسع ليشمل قطاعات واسعة من العاملين في مؤسسات أعمال وشركات كبيرة، حيث قامت العديد من المؤسسات والشركات

وقد بدأ فريق المرصد العمالي الأردني التابع لمركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية بتجميع الشكاوى التي وصلته عبر الايميل والواتس أب والفيسبوك، منذ الأربعماء 25 آذار حتى نهاية يوم الخميس 2 نيسان 2020، ووصل عدد الشكاوى الى (406) شكوى، ومن المفيد الإشارة هنا الى أن هذه الشكاوى تمثل جزء من الانتهاكات التي حدثت خلال الأسبوعين الماضيين، ولا تمثل بأي شكل من الأشكال جميع الانتهاكات والمخالفات التي تعرض لها العاملين في القطاع الخاص. وبالتالي هي (عينة) من مجمل ما جرى من انتهاكات خلال الاسبوعين الماضيين.

كذلك فإن هذه الشكاوى لا تشمل العاملين بشكل غير منظم في الأردن، والذين تقدر أعدادهم بحوالي 1.25 عامل وعاملة بمن فيهم العمالة المهاجرة/ الوافدة. حيث فقدت الغالبية الساحقة منهم أعمالهم ووسائل الحصول على رزقهم. وبالتالي فإن هذا التقرير يشمل فقط العاملين بشكل منظم وفي الاقتصاد المنظم.

الا أنه وللأسف، تعرضت قطاعات واسعة من العاملين والعاملات في منشآت الأعمال في مختلف القطاعات الاقتصادية ومختلفة الأحجام الى انتهاكات جسيمة ومتفاوتة، فمنهم من لم يتم تسليمهم اجورهم الشهرية لكامل شهر آذار المنصرم بحجج مختلفة، وتبين أن قطاعات واسعة منهم لم يتسلم رواتب أشهر قبل شهر آذار، وهناك مؤسسات قامت بفصل العاملين لديها أو جزء منهم، أو اجبارهم على الاستقالة بحجج مختلفة، ومن هذه المؤسسات من قام بخصم مدة العطلة التي أعلنتها الحكومة من رواتب العاملين والعاملات، وهناك مؤسسات قامت بتسليم جزء من راتب شهر آذار بدون تفسيرات لذلك، ومؤسسات أجبرت العاملين لديها بكتابة اجازات بدون راتب طيلة فترة العطلة الحكومية الطارئة، وبعضها أجبر العاملين على كتابة اجازات سنوية طيلة مدة العطلة، لا بل أن بعض مؤسسات الأعمال أجبرت بعض العاملين لديها بالعمل في فترة حظر التجوال وهي ليست من القطاعات الحيوية وبدون الحصول على تصاريح تنقل، مما عرض الكثير منهم الى المسائلة القانونية.

فيما يأتي النتائج التي تم التوصل اليها من تحليل الشكاوى التي وصلت المرصد العمالي الأردني خلال الفترة الزمنية المذكورة أعلاه:

1. كان الملفت أن الشكاوى لم تتركز في منشآت الأعمال الصغيرة أو المتوسطة، بل شمل ذلك شركات كبرى، وموزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية، منها الانشاءات والنقل والسياحة والصناعة والتجارة والمدارس والفنادق، لا بل شملت قطاعات حيوية استثناها قرار العطلة الحكومي وسمح لها بالعمل مثل الصناعات الدوائية والصناعات الغذائية وغيرها، ما يشير الى بعض المؤسسات استغلت هذه الفرصة لممارسة الانتهاكات والتخلص من العاملين لديها أو عدم دفع كامل اجورهم، لا بل أن بعض المؤسسات وخاصة التعليمية أجبرت العاملات والعاملين على العمل عن بعد، وامتنعت عن تسليم كامل أجور العاملين والعاملات لديها ومنها مدارس كبيرة.
2. ساهم عدم اعلان الحكومة لأية إجراءات فعالة للمساهمة في دفع جزء من أجور العاملين في القطاعات الاقتصادية التي تضررت من تعطل الأنشطة الاقتصادية، واكتفائها بتعليق تأمين الشيخوخة، وتقديم تسهيلات ائتمانية بفوائد منخفضة لقطاع الأعمال، في انتشار هذه الانتهاكات على نطاق واسع. حيث ركزت الحكومة على الإجراءات المتعلقة بالحماية الصحية وتوفير متطلبات الحياة اليومية للمواطنين.
3. كان الملفت أن الشكاوى لم تتركز في منشآت الأعمال الصغيرة أو المتوسطة، بل شمل ذلك شركات كبرى، وموزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية، منها الانشاءات والنقل والسياحة والصناعة والتجارة والمدارس والفنادق، لا بل شملت قطاعات حيوية استثناها قرار العطلة الحكومي وسمح لها بالعمل مثل الصناعات الدوائية والصناعات الغذائية وغيرها، ما يشير الى بعض المؤسسات استغلت هذه الفرصة لممارسة الانتهاكات والتخلص من العاملين لديها أو عدم دفع كامل اجورهم، لا بل أن بعض المؤسسات وخاصة التعليمية أجبرت العاملات والعاملين على العمل عن بعد، وامتنعت عن تسليم كامل أجور العاملين والعاملات لديها ومنها مدارس كبيرة.
4. ساهم عدم اعلان الحكومة لأية إجراءات فعالة للمساهمة في دفع جزء من أجور العاملين في القطاعات الاقتصادية التي تضررت من تعطل الأنشطة الاقتصادية، واكتفائها بتعليق تأمين الشيخوخة، وتقديم تسهيلات ائتمانية بفوائد منخفضة لقطاع الأعمال، في انتشار هذه الانتهاكات على نطاق واسع. حيث ركزت الحكومة على الإجراءات المتعلقة بالحماية الصحية وتوفير متطلبات الحياة اليومية للمواطنين.

5. تركزت غالبية الشكاوى (64) بالمائة من الشكاوى في عدم دفع رواتب العاملين سواء لشهر آذار المنصرم أو لأشهر تسبق ذلك، حيث تضمنت العديد من الشكاوى عدم دفع رواتب شهر شباط، وبعضها شهر كانون الثاني من عام 2020، الى جانب شكاوى تشير الى أن العاملين يحصلون على سلف من رواتبهم. وتوزعت عمليات عدم دفع الأجور الى نوعين، فهناك (32.3) بالمائة منها لم يتسلموا أجورهم كاملة لشهر آذار، الى جانب (31.5) بالمائة لم يتسلموا أجورهم لأشهر تسبق شهر آذار 2020.

6. بلغت الشكاوى التي تم فيها فصل العاملين من أعمالهم من خلال الفصل المباشر أو اجبارهم على تقديم استقالاتهم (20.7) بالمائة، وتركزت هذه الإجراءات في الفنادق وشركات المقاولات وقطاع النقل.

7. تركزت غالبية الشكاوى (64) بالمائة من الشكاوى في عدم دفع رواتب العاملين سواء لشهر آذار المنصرم أو لأشهر تسبق ذلك، حيث تضمنت العديد من الشكاوى عدم دفع رواتب شهر شباط، وبعضها شهر كانون الثاني من عام 2020، الى جانب شكاوى تشير الى أن العاملين يحصلون على سلف من رواتبهم. وتوزعت عمليات عدم دفع الأجور الى نوعين، فهناك (32.3) بالمائة منها لم يتسلموا أجورهم كاملة لشهر آذار، الى جانب (31.5) بالمائة لم يتسلموا أجورهم لأشهر تسبق شهر آذار 2020.

8. تركزت غالبية الشكاوى (64) بالمائة من الشكاوى في عدم دفع رواتب العاملين سواء لشهر آذار المنصرم أو لأشهر تسبق ذلك، حيث تضمنت العديد من الشكاوى عدم دفع رواتب شهر شباط، وبعضها شهر كانون الثاني من عام 2020، الى جانب شكاوى تشير الى أن العاملين يحصلون على سلف من رواتبهم. وتوزعت عمليات عدم دفع الأجور الى نوعين، فهناك (32.3) بالمائة منها لم يتسلموا أجورهم كاملة لشهر آذار، الى جانب (31.5) بالمائة لم يتسلموا أجورهم لأشهر تسبق شهر آذار 2020.

9. بلغت الشكاوى التي تم فيها فصل العاملين من أعمالهم من خلال الفصل المباشر أو اجبارهم على تقديم استقالاتهم (20.7) بالمائة، وتركزت هذه الإجراءات في الفنادق وشركات المقاولات وقطاع النقل.

10. بلغت نسبة الشكاوى المتعلقة بخضم أيام العطلة التي أعلنتها الحكومة من رواتب العاملين والعاملات (7.1) بالمائة، وهذه الشكاوى أيضا تركزت في غالبية قطاعات الأعمال، ولم تقتصر على قطاعات دون أخرى، بما فيها بعض القطاعات التي استمر فيها العاملين والعاملات بأعمالهم عن بعد خلال العطلة.

## موضوعات الشكاوى التي وصلت خلال الفترة (25 آذار-2 نيسان 2020)

النسبة المئوية	العدد	موضوعات الشكاوى
32.3	131	عدم دفع راتب شهر آذار
31.5	128	عدم دفع رواتب أشهر قبل آذار
20.7	84	فصل العاملين/ اجبار العاملين على تقديم الاستقالات
7.1	29	خصم أيام العطلة الرسمية وحظر التجوال من الراتب
4.2	17	تسليم العاملين والعمالات جزء من الراتب
2.7	11	اجبار العاملين على كتابة اجازات بدون راتب أو براتب
1.5	6	مخالفات أخرى
<b>100.0</b>	<b>406</b>	<b>المجموع</b>

### التوصيات:

لغايات وقف هذه الانتهاكات، نتقدم بمجموعة من المقترحات التي من شأنها مواجهة التحديات التي يواجهها العاملون بشكل منظم والمؤسسات التي يعملون فيها:

- اصدار أمر دفاع يمنع فصل العاملين من كافة منشآت القطاع الخاص ويفرض تسليمهم اجورهم كالمعتاد، ويمنع خصم أية مبالغ من رواتبهم طيلة فترة التعطل عن العمل.
- استنادا الى الممارسات الدولية الفضلى في هذا المجال، هنالك ضرورة أن تقوم الحكومة باشتراك كافة أطراف الحوار الاجتماعي المتمثلة في الحكومة والقطاع الخاص والنقابات العمالية والمجتمع المدني في تطوير سياسات لمواجهة الآثار الاقتصادية وتأثيراتها على سوق العمل.
- تقديم حزم دعم مالي سريعة لمنشآت الأعمال التي تضررت من أزمة تفشي مرض كورونا، بهدف الحفاظ على بقائها واستمرارية أعمالها والاحتفاظ بالعاملين لديها، وربط الاستفادة من هذه الحزم بالحفاظ على العاملين والحفاظ على حقوق جميع العاملين لديها.

- تخفيض اشتراكات الضمان الاجتماعي بشكل دائم لكافة القطاعات الاقتصادية مع الحفاظ على مختلف الحماية الاجتماعية المعمول بها، حيث أن هذه الاشتراكات مرتفعة جداً، للتخفيف من تكاليف الاحتفاظ بالعاملين والعاملات لدى منشآت الأعمال المختلفة.
- رصد مخصصات مالية طارئة من قبل الحكومة لتغطية جانب من رواتب واجور العاملين في القطاعات الاقتصادية التي تضررت من الأزمة.
- تفعيل تطبيق بدل التعطل عن العمل للمساهمة في دفع رواتب العاملين في منشآت الأعمال المتضررة من الأزمة طيلة فترة تعطيل منشآت الأعمال.

انتهى التقرير